فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

باردو في 9 نوفمبر 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير الفلاحة بخصوص برنامج تاهيل قطاع الفلاحة قبل التفاوض بخصوص تحريره في اطار اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق

سيدي،
عملا باحكام الفصل 145 من النظام الداخلي، ارجو منكم مدي بالمعطيات التالية :
1/ قائمة في برامج تاهيل القطاع الفلاحي والمبالغ التي انفقت في اطارها.
2/ قائمة في الدراسات التي انجزت في اطار برامج تاهيل القطاع الفلاحي والمكاتب التي اعدتها والمبالغ المنفقة في اطارها.
3/ استراتيجية الوزارة في الاعداد للتفاوض بخصوص تحرير المنتوجات الفلاحية في اطار اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق.
4/ الاليات المعتمدة لتشريك الفلاحين في اخذ القرار المتعلق بالتوقيع على الاتفاق من عدمه.
5/ برنامج التاهيل المزمع انجازه قبل التوقيع على اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق.

في انتظار ردكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

فيصل التبيني
نائب عن حزب صوت الفلاحين

مجلس نواب الشعب
الواردات
2018 نوفمبر 12
2463
رمز الإدارة

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

446 - 03

29 نوفمبر 2018

من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي من طرف السيد النائب فيصل التبيني

المرجع: مراسلتكم عدد 1260 الواردة بتاريخ 19 نوفمبر 2018.

المصاحيب: نص الإجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه، والمتعلّقة بالسؤال الكتابي الموجه من السيد النائب فيصل التبيني إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أتشرّف بإفادتكم بالإجابة المصاحبة.

تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير والاحترام، والسلام.

عن وزير الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري
رئيس الديوان

مجلس نواب الشعب
الواردات
2018 نوفمبر 30
1238
رمز الإدارة

السؤال : برنامج تأهيل قطاع الفلاحة قبل التفاوض بخصوص تحريره في اطار اتفاق التبادل الحر والشامل والمعمق.

الإجابة:

استعدادا لمزيد تحرير تجارة المنتجات الفلاحية في إطار تنفيذ التزامات بلادنا سواء على الصعيد الثنائي مع الإتحاد الأوروبي والدول العربية والاتحاد الافريقي أو على المستوى متعدد الأطراف في نطاق المنظمة العالمية للتجارة وما سيترتب عنه من تداعيات اقتصادية واجتماعية وما يمكن أن يتيحه من فرص للتصدير والشراكة، فإن القطاع الفلاحي مطالب بمزيد العمل للرفع من قدرته على استغلال الطاقات الكامنة وتحسين مردوديته مع الحرص على استدامة الموارد المتاحة من خلال توظيف المعرفة والتقنيات الحديثة في هذا المجال.

وإيمانا منها بأهمية دور المستغلات الفلاحية في خلق ديناميكية تنمية حقيقية للقطاع الفلاحي لمزيد تعصيره وتطويره والرفع في نسق نموه، قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري سنة 2015 على ضوء التجربة النموذجية التي تم اطلاقها سنة 2010 بانجاز دراسة أولى تحت عنوان "إعادة صياغة متضافرة لبرنامج تأهيل المستغلات الفلاحية". وتبعت هذه الدراسة دراسة ثانية تنفيذية حول جدوى برنامج دفع الاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية تم الانتهاء من انجازها في أوت 2017. مع الإشارة إلى أن انجاز هذه الدراستين تمت من قبل مكتب دراسات تونسي (AGER) ومكتب دراسات فرنسي (IRAM) وبمشاركة خبراء من تونس.

وقد أفضت هذين الدراستين إلى بلورة برنامج خصوصي لدفع الاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية وآليات تنفيذه، بكلفة جملية في حدود 898 مليون دينار على امتداد خمس سنوات (2018-2022).

ويهدف البرنامج إلى الرفع من القدرة التنافسية للقطاع وتحفيز الاستثمار الخاص المادي واللامادي من خلال:

- دعم تنفيذ أحكام القانون الجديد للاستثمارات وتحفيز الاستثمار في القطاع الفلاحي
- دعم تأهيل المؤسسات المتدخلة في منظومة تحفيز الاستثمارات
- إحداث منظومة استشارة فنية واقتصادية مهنية ناجعة لتكون في خدمة تأهيل المستغلات الفلاحية
- تمويل مشاريع تأهيل المستغلات الفلاحية والهياكل المهنية القاعدية

أما على مستوى النتائج **المرتقبة** فتخص :

- تحسين دخل الفلاحين وتعصير المستغلات: 20 ألف مستغلة منها 9 آلاف مستغلة ستستفيد من المرافقة عبر برنامج التأهيل، بالإضافة إلى 336 هيكل مهني قاعدي سيتم مرافقتها، كما ستستفيد حوالي 70 ألف مستغلة من تطوير منظومة تحفيز الاستثمار وإسناد الامتيازات إجمالا على مدى 5 سنوات
- المساهمة في الرفع في الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي
- تعزيز الإنتاج الفلاحي
- خلق مواطن شغل في المناطق الريفية
- تحسين الأمن الغذائي الوطني و الممارسات الزراعية المستدامة

ولتحقيق هذه النتائج، تضمن البرنامج على **ثلاث مكونات أساسية** :

1. دعم منظومة تحفيز الاستثمار من خلال تعزيز موارد الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري وتحسين نجاعة آليات اسناد الاستثمار.
2. تأهيل وتعصير المستغلات الفلاحية والهياكل المهنية الفلاحية عبر تركيز منظومة الاستشارة لفائدة المستغلات والهياكل المهنية القاعدية و مرافقتها بداية من

تشخيص مشاريع التأهيل وإعداد ملفات التمويل وعند إنجاز الاستثمارات إلى صرف المنح.

3. التنسيق والتصرف والدراسات الخاصة بإعداد الإصلاحات قصد دفع الاستثمار وتحسين النفاذ إليه.

واستعداد لتنفيذ هذا البرنامج، أبرمت الحكومة التونسية اتفاقية شراكة وتعاون مع الحكومة الفرنسية بتاريخ 05 أكتوبر 2017 تتكون من **ثلاث محاور**:

1- دعم مباشر لموارد الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري بقيمة **60 مليون أورو** في شكل قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية وذلك لتلبية حاجيات الدولة الإضافية من امتيازات وحوافز للمستثمرين على إثر صدور القانون الجديد للاستثمار ،

2- هبة بقيمة 2 مليون أورو من الوكالة الفرنسية للتنمية لتطوير مناخ الأعمال وحفز المبادرة الخاصة في المجال الفلاحي وذلك عبر انجاز دراسات فنية ذات العلاقة بالاستثمار الفلاحي وتعصير منظومة التصرف في الحوافز والإمتيازات، بهدف مزيد تقليص آجال تعهد ملفات الاستثمار وصرف المنح،

3- هبة بقيمة 10 مليون أورو من الاتحاد الأوروبي لتركيز منظومة مجددة لمرافقة وتأطير المستثمرين بهدف تعصير مستغلاتهم الفلاحية وتطوير مردوديتها وذلك عبر احداث مركز لموارد الاستشارات بوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية.

من جهة أخرى وفي اطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي تم سنة 2017 بلورة برنامج لدعم القدرة التنافسية والصادرات يمتد تنفيذه حتى موفى سنة 2021. تبلغ كلفته الجملية الـ 90 مليون أورو في شكل هبة سيخصص منها حوالي 32 مليون أورو للقطاع الفلاحي. ويسعى هذا البرنامج إلى مزيد دعم تأهيل القطاع الفلاحي من خلال دعم منظومة الصحة الحيوانية والصحة النباتية لمواكبة تطور الأسواق العالمية ومتطلباتها وتثمين سلاسل القيمة

للمنظومات الإنتاجية وتوفير المعدات المناسبة للأنشطة المرتبطة بالصيد البحري وتربية الأسماك.

أما في ما يتعلق بإستراتيجية الوزارة بخصوص الاعداد للتفاوض حول تحرير المنتوجات الفلاحية، فقد تم تبني التمشي التالي:

- إحداث لجنة فنية مشتركة مكلفة بالإعداد للمفاوضات الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف في مجال المبادلات التجارية لمنتجات الفلاحة والصيد البحري تتكون من الهياكل الإدارية التابعة للوزارة والهياكل الإدارية المعنية التابعة لوزارات أخرى والهياكل والمنظمات المهنية والمجتمع المدني، انبثق عنها فريق عمل لإعداد التفاوض مع الطرف الأوروبي،
- تجميع المعطيات والدراسات المتوفرة في مجال المبادلات التجارية لمنتجات الفلاحة والصيد البحري وتقييم انعكاسات تحرير المبادلات على قطاع الفلاحة والصيد البحري والاقتصاد الوطني،
- الاستئناس بتجارب الدول التي تربطها اتفاقيات مبرمة مع الطرف الاوروبي كالمغرب وأكرانيا،
- إجراء مجموعة من الدراسات خلال سنتي 2017 و2018 للوقوف على تأثير الأليكا على منظومات الانتاج وبلورة الإجراءات المصاحبة الكفيلة بتأهيل القطاع الفلاحي وتحسين قدرته التنافسية للحد من الانعكاسات السلبية للتحرير الكلي للمبادلات التجارية لمنتجات الفلاحة والصيد البحري،
- تنظيم عدة لقاءات والمشاركة في ندوات مع مكونات المجتمع المدني والمنظمات الوطنية.

وبالنسبة لتقدم المفاوضات المتعلقة بتحرير المنتوجات الفلاحية والفلاحية المصنعة ومنتوجات الصيد البحري، فتجدر الإشارة أنها مازالت على مستوى تبادل المعطيات

المتعلقة بالتجارة البينية بين الجانب التونسي والأوروبي ومناقشة المبادئ الأساسية للتفاوض.

وفي هذا السياق، أكد الجانب التونسي منذ انطلاق المفاوضات على أهمية الإجراءات المصاحبة نظرا لحاجة قطاعات الفلاحة والصيد البحري والصناعات الغذائية بتونس إلى الدعم والمساندة المالية والفنية في عديد المجالات لتطويرها وبلوغ مستوى من التأهيل يمكنها من مجابهة المنافسة وكذلك على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الفارق التنموي بين الجانبين ومبدأ التفاوت في التحرير وفي اتخاذ الالتزامات اضافة إلى التدرج في التحرير حسب حساسية المنتجات.